استراتيجية التنمية المستدامة

رؤية مصر ٢٠٣٠

(الأهداف ومؤشرات الأداء)

EGYPT ECONOMIC DEVELOPMENT CONFERENCE

مؤتمر دعم و تنمية الإقتصاد المصري

13-15 MARCH 2015 | SHARM EL-SHEIKH

لمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقع وزارة التخطيط

HTTP://WWW.MOP.GOV.EG/VISION/EGYPTVISION.ASPX

الثقافة

لتحقيق الأهداف والغايات المختلفة لاستراتيجية التنمية المستدامة، هناك حاجة ملحة إلى منظومة ثقافية فعالة، ومنظومة سياسية وأمنية على المستوى المحلي والعالمي.

وتهدف الاستراتيجية إلى بناء منظومة قيم ثقافية إيجابية في المجتمع المصري تحترم التنوع والاختلاف، وتمكن الإنسان المصري من الوصول إلى وسائل اكتساب المعرفة، وفتح الآفاق أمامه للتفاعل مع معطيات عالمه المعاصر، وإدراك تاريخه وتراثه الحضاري المصري والحفاظ عليه، وإكسابه القدرة على الاختيار الحر. هذه العناصر الإيجابية في الثقافة يجب أن تكون مصدر قوة لتحقيق التنمية، وقيمة مضافة للاقتصاد القومي، وأساسًا لقوة مصر الناعمة إقليميًا وعالميًا.

أهم مؤشرات قياس الأداء

- زيادة عدد مراكز التميز بنحو ٦٠ مركز سنوياً على مستوى الجمهورية
- تخصيص ١٪ من الموازنة العامة سنوياً لدعم المواهب وزيادتها تدريجياً إلى ٣٪
- زيادة نسبة الصادرات من منتجات الصناعات الثقافية، بمعدل ٢٠٪ سنوياً
- زيادة عدد الأفلام المنتجة بنسبة ٥٠٪ سنويًا

الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية

بالإضافة لمجتمع المعرفة القائم على الإبداع والابتكار هناك حاجة إلى وجود نظام مؤسسي كفء وفعال، وهو أحد المحاور الرئيسية للاستراتيجية. فبحلول عام ٢٠٣٠، يصبح الجهاز الإداري الحكومي مرن وفعال، ويعظم من استخدام موارده، وقادر على استخدام الوسائل التكنولوجية في تقديم خدمات عالية الجودة وباستجابة عالية، ويتسم بالمهنية والشفافية ويخضع للمساءلة، ويستهدف رفع درجة رضاء المواطن، ويدعم تحقيق النمو الاقتصادي.

أهم مؤشرات قياس الأداء

- ١٠٪ زيادة سنوية في الخدمات المقدّمة عن طريق المنظمات غير الحكومية
- مصر ضمن أفضل ٣٠ دولة في مجال كفاءة المؤسسات
- مصر ضمن أفضل ٤٠ دولة في مجال الحد من الهدر في الإنفاق الحكومي
- مصر ضمن أقل ٢٠ دولة عالمياً في مؤشر الفساد

المعرفة والابتكار والبحث العلمي

تتعهد الحكومة المصرية بالعمل على بناء مجتمع معرفي قائم على الإبداع والابتكار الداعم لقوة الدولة ولنموها وضمان رفاهية الإنسان.

ويتحقق ذلك من خلال منظومة وطنية متكاملة للبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار، وبنية تحتية وتشريعية للبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار عالية الجودة، وعنصر بشري قادر على الإبداع. هذا المجتمع المعرفي يتميز بالقدرة على تحديد الأولويات القومية القابلة للقياس والتنفيذ من خلال خطة استراتيجية واضحة ومرتبطة بجدول زمني محدد.

أهم مؤشرات قياس الأداء

- مصر ضمن أفضل ٤٠ دولة عالمياً في مجال:
  - الابتكار
  - جودة مؤسسات البحث العملي
  - الحفاظ على المواهب والقدرات المبدعة
- مصر ضمن أفضل ٢٠ دولة عالمياً في مجال:
  - عدد براءات الاختراع
  - حقوق الملكية الفكرية

الصحة

كما أنه بحلول عام ٢٠٣٠، سوف يتمتع كل المصريين بحياة صحية سليمة آمنة من خلال تطبيق نظام صحي متكامل يتميز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز، وقادر على تحسين المؤشرات الصحية عن طريق تحقيق التغطية الصحية الشاملة لكافة المواطنين بما يكفل الحماية المالية لغير القادرين.

كما يسعى النظام الصحي إلى تحقيق رضاء المواطنين والعاملين في قطاع الصحة لتحقيق الرخاء والرفاهية والسعادة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

أهم مؤشرات قياس الأداء

- خفض معدلات وفيات حديثي الولادة والرضع والأطفال أقل من ٥ سنوات بنسبة ٥٠٪
- خفض معدل وفيات الأمهات بنسبة ٦٠٪
- وصول عادل إلى كافة المواطنين إلى ٨٠٪ من التدخلات الصحية اللازمة لهم
- الوصول بالإنفاق الحكومي على الصحة إلى ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي
- ضمان التغطية بنسبة ١٠٠٪ لجميع التطعيمات وتوسيع نطاق جدول التطعيمات القومي

البيئة

كما تعزز الاستراتيجية التحسن المستدام لجودة الحياة للأجيال الحاضرة ورفع الوعي بشأن حماية الطبيعة، والحد من تأثير التغير المناخي، بهدف توفير بيئة نظيفة آمنة مستدامة للأجيال المستقبلية من خلال تطبيق سياسات إنمائية، تتميز بدمج العنصر البيئي والتوازن بين أولويات النمو الاقتصادي، وقادرة على إيقاف تدهور البيئة والحفاظ على توازنها والانتقال إلى أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة، وحماية التنوع البيولوجي، والوفاء بالالتزامات الدولية البيئية، وإدارة للمخلفات مرتكزة على مفاهيم الحوكمة والاقتصاد الدوار وذات محتوى معرفي وتقني وبيئي عالي.

أهم مؤشرات قياس الأداء

- رفع إنتاجية المياه بحوالي ٥٪ سنوياً
- الوصول لنسبة الأيام التي يكون فيها مؤشر جودة الهواء أقل من ١٠٠٪ أفضل من دول مشابهة الطبيعة المناخية
- مضاعفة معدل التحسن في فعالية استخدام الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠
- تقليل كثافة توليد النفايات البلدية إلى ١,٥ كيلوجرام للفرد في اليوم

التعليم

كما تهدف الاستراتيجية إلى تعزيز موارد التنمية البشرية من خلال محورين رئيسيين، التعليم والصحة. حيث تستهدف الاستراتيجية الوصول في عام ٢٠٣٠ إلى تعليم عالي الجودة ومتاح للجميع (دون تمييز) في إطار نظام مؤسسي كفء وعادل، يساهم في بناء شخصية متكاملة لمواطن معتز بذاته، ومستنير، ومبدع، ومسئول، ويحترم الاختلاف، وفخور بوطنه، وقادر على التعامل التنافسي مع الكيانات الإقليمية والعالمية.

أهم مؤشرات قياس الأداء

- مصر من أفضل ٣٠ دولة في مؤشر جودة التعليم الأساسي
- الوصول بمعدل الأمية إلى الصفر الافتراضي (٧٪)
- نسبة القيد الإجمالي لرياض الأطفال ٤-٦ تصل إلى ٨٠٪
- وجود عشرة جامعات مصرية على الأقل في مؤشر أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم
- الجامعات المصرية من أفضل ٢٠ مؤسسة تعليم عالي في الأبحاث العلمية المنشورة في الدوريات المعترف بها عالمياً
- مصر من أفضل عشر دول في مؤشر امتحان "اتجاهات الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم" (TIMSS)

أهم مؤشرات قياس الأداء

- مصر من أفضل ٢٠ دولة في معدل تحسن المساواة بين الجنسين
- ٣٠٪ زيادة في نسبة النساء اللآتي لديهن عمل دائم في القطاع الرسمي
- مصر ضمن أفضل ٥٠ دولة في مجال كفاءة سوق العمل
- تقليص الفجوات بين المحافظات في نسب التوظيف، وفي الحصول على الخدمات الصحية، والتعليمية، ونسب مشاركة المرأة في سوق العمل بنسبة ٥٠٪

الطاقة

تأخذ استراتيجية التنمية المستدامة في الاعتبار التحديات التي تواجه عملية التنمية في مصر، والتي تتمثل في ندرة الموارد الطبيعية مثل الطاقة والأرض والماء، وتدهور البيئة وتواضع موارد التنمية البشرية من سكان وصحة وتعليم، وعدم ملائمة نظام الحوكمة، بالإضافة إلى غياب نظم الابتكار والإبداع. وتتبنى الاستراتيجية مجموعة من الأهداف والغايات لتحويل هذه العناصر إلى محفزات للتنمية بدلاً من كونها تحديات رئيسية.
وتهدف الحكومة المصرية إلى تعظيم استخدام مصادر الطاقة المحلية (سواء مصادر تقليدية أو متجددة)، وتطوير القدرة الإنتاجية لقطاع الطاقة للمساهمة الفعالة في دفع الاقتصاد وتحقيق التنافسية والتأقلم مع التغيرات المحلية والعالمية في مجال الطاقة والابتكار، وتحقيق الريادة في مجالات الطاقة المتجددة.

أهم مؤشرات قياس الأداء

- تأمين موارد الطاقة
- زيادة الاعتماد على الموارد المحلية
- خفض كثافة استهلاك الطاقة
- زيادة المساهمة الفعلية الاقتصادية للقطاع في الدخل القومي

التنمية العمرانية

لمواجهة قضايا التنمية العمرانية، تستهدف استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ تطوير خطة عمرانية تتميز بالديناميكية والترابط ودمج المعمار التاريخي والمعاصر، وتعظيم الاستفادة والتوزان بين الطاقة والمياه والأرض. وتتميز خطة التنمية العمرانية الجديدة بالقدرة على مضاعفة مساحة العمران، وإعادة توزيع التنمية والسكان لتعظيم استخدام الموارد، بالإضافة إلى إحلال وتطوير المناطق العشوائية وتحسين جودة الحياة.

أهم مؤشرات قياس الأداء

- زيادة مساحة العمران في مصر بنحو ٥٪ من مساحته الكلية
- إنشاء ٧,٥ مليون وحدة سكنية
- الوصول لحلول جذرية لمشكلة المناطق العشوائية

الأهداف الرئيسية للاستراتيجية

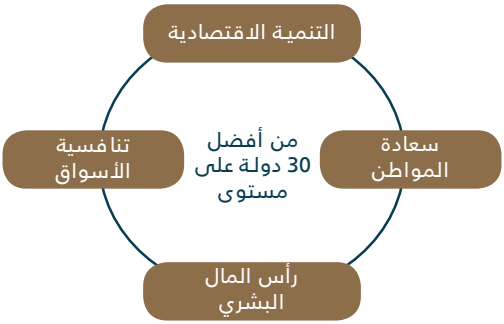

بعض محاور الاستراتيجية

الاقتصاد

وفقاً لاستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، تلتزم الحكومة باستمرار دعم اقتصاد سوق منضبط يتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وقادر على تحقيق نمو شامل ومستدام، ويتميز بالتنافسية والتنوع والاعتماد على المعرفة ويدعم ريادة القطاع الخاص، وقادر على تعظيم القيمة المضافة وتوليد فرص عمل لائق ومنتج. فبحلول عام ٢٠٣٠، سوف يصبح الاقتصاد المصري لاعباً رئيسياً ونشطاً في الاقتصاد العالمي، وقادر على التكيف مع التطورات العالمية، ويحتل مكانة أفضل ليصل إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع.

أهم مؤشرات قياس الأداء

- تحقيق معدل نمو اقتصادي يصل إلى ٧٪ في المتوسط
- رفع معدل الاستثمار إلى ٣٠٪ في المتوسط
- زيادة مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٧٠٪
- زيادة مساهمة الصادرات إلى ٢٥٪ من معدل النمو
- خفض معدل البطالة ليصل إلى نحو ٥٪

العدالة الاجتماعية

تؤكد استراتيجية التنمية المستدامة في مصر على الالتزام ببناء مجتمع عادل ومتكامل يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتتحقق هذه العدالة الاجتماعية بأعلى درجة من الإندماج المجتمعي. وتكون قادرة على كفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل، في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون. وتتيح العدالة الاجتماعية فرص الحراك المجتمعي المبني على القدرات، وتوفير آليات الحماية من مخاطر الحياة المتوقعة وغير المتوقعة، ويقوم بالتوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة وتحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية.